« **الفايننشال تايمز** » تقدر الانتاج الممكن بحوالي ٤٠ مليون طن سنويا(٢٠٣)، أو حوالي سبعة أضعاف الانتاج عام ١٩٧١ . وهنالك ايضا احتياطي كبير في المعادن والغاز في قاع خليج العقبة والبحر الاحمر ، ومن الممكن أن تلجأ اسرائيل الى استغلاله في المستقبل .

ان النفط المصادر من آبار سيناء هو عامل مهم في جعل الاحتلال العسكري في المناطق المحتلة مشروعا مربحا لخزينة الحكومة الاسرائيلية وكذلك للطبقة الرأسمالية . وتبعا للارقام التي أعطاها دافيد كوهاف ، المستشار الاقتصادي لوزارة الدفاع الاسرائيلية ، فان الحكومة الاسرائيلية حصلت على ربح صاف مقداره ٩٨ مليون ليرة اسرائيلية من الاحتلال عام ١٩٧١ ، اي حوالي ٢٨ مليون دولار . وقال ان الارباح الناجمة عن بيع نفط سيناء بلغت ١١٠ ملايين ليرة اسرائيلية ، وبلغت عائدات الضرائب ومصادر اخرى ٢٣٦ مليون ليرة اسرائيلية ، بينما كانت المصاريف ٢٤٨ مليون ليرة اسرائيلية فقط(٢٠٤) .

الخلاصة

لقد كان للاحتلال الاسرائيلي اثر عميق على كل الطبقات في المناطق المحتلة . اذ تجري عملية بلترة لسكان مخيمات اللاجئين ، الذين كان معظمهم فلاحين طردوا عام ١٩٤٧ — ١٩٤٨ . وجنبا الى جنب مع بعض فلاحي الضفة الغربية الذين يجبرون على ترك اراضيهم ومع الطبقة العاملة في المناطق المحتلة ، يدمج اللاجئون بأعداد كبيرة في البروليتاريا الاسرائيلية . ومع أن الاعمال الجديدة قد أجرت بعض التحسينات في مستوى معيشة العمال الفلسطينيين العرب في اسرائيل ، الا انهم (أي العمال) يحالون الى الاعمال التي لا تتطلب مهارة او تتطلب بعض المهارة ذات اكثر الاجور انخفاضا ، ويعانون من التمييز الحاد .

كما كان اثر الاحتلال على البرجوازية الصغيرة عكسيا . اذ يجري دمج بعض المستخدمين — الحرفيين واصحاب الدكاكين وصغار المزارعين — في الطبقة العاملة ، عادة في اعمال بأسرائيل ، أو على الاقل يجري الدمج الى حد ما . أما المثقفون والمهنيون ، مثل المحامين والاشخاص ذوي الشهادات الاكاديمية العالية ، فهم بدون عمل : يرفض بعضهم ، لاسباب تتعلق بالموقف الوطني ، العمل للاسرائيليين او للاحتلال ، وحتى الذين يرغبون في العمل فليس امامهم فرص للعمل بمستوى مهني في اسرائيل لاشخاص من المناطق المحتلة .

وتغدو قطاعات البرجوازية الصناعية كمبرادورية ، تشغل العمال في معاملها لصالح الرأسماليين الاسرائيليين . ويستفيد بعض الكمبرادوريين من الاحتلال ، عبر حوافز التصدير ووسائل أخرى ، وقد يكون باستطاعتهم توسيع عملياتهم في المستقبل مع الرأسمال الاسرائيلي . ولكن الرأسماليين الفلسطينيين يفقدون تدريجيا استقلالهم: عليهم أن يعتمدوا على المولين الاسرائيليين في قروضهم ، وبسبب توفير الحكومة الاسرائيلية ظروفا ملائمة للغاية أمام الرأسماليين الاسرائيليين للاستثمار في المناطق المحتلة ، فسيكون على رجال الاعمال العرب اقتسام فرص الربح في المناطق المحتلة مع اسرائيليين . ويلاحظ ان المشاريع الاسرائيلية — الفلسطينية المشتركة تتزايد عدديا .

ان تحول البرجوازية الوطنية الى كمبرادور والجماهير الى عمال للبلد المستعمر هو نموذج خاص بالامبريالية تكرر في انحاء العالم . لا يهمنا كثيرا واقع انه لا الحكومة الاسرائيلية ولا الكنيست اتخذا قرارا رسميا باستعمار المناطق المحتلة ، المهم هو الاثر